احتمالات عدوان جديد

ضرورة مراجعة الحساب وإعادة جدولة الأولويات

بقلم: إبراهيم الدقاق

يجدر بالدول العربية ، على اختلاف اتجاهاتها ، وقبل الولايات المتحدة وحلفائها بدورة جديدة من العدوان على الدول العربية ، ان تراجع حسابات العامين وتستخلص العبر منها وان تهيئ نفسها لمواجهة لات اكثر تعقيدا قد يثيرها التحالف الاطلسي واسرائيل

اولا: داخلي داخل المنطقة

لا يدعي احد بان "زيارة" المتعددة الجنسيات الى ورابطة قواتها المحمولة عشرات السفن الحربية الطائرات تتم بغرض عن النفس . ولا حملت باقات الزهور والهدايا الاطفال بيروت والحبل وسهل . ولا يتسكع جنود جيش الاسرائيلي في جنوب لبنان بلى دعوة من اللبنانيين . ولا ن الولايات المتحدة اتفاقها اسرائيل بغرض حماية الدول من نفسها .

لكن الحقيقة كل الحقيقة ان القوات حملت معها رسالة تحدد مطالب حلف شمال وعلى رأسه الولايات دة . وتؤكد هذه الرسالة ما تؤكد وتدعم ضمن ما التوسع الاسرائيلي على الحقوق العربية عامة طينية بشكل خاص . وتفصح رية هذه الاطراف في تحقيق لام" الذي بشر به بيغن احتجابه ، واعطى الكسندر من اجل تحقيقه الضوء الاخضر شارون لشن هجومه ضد لبنان وزيران من العام الماضي .

ولم يحاول الرئيس الاميركي ، عرض تبريره لهذا العدوان ، خفي اهدافه .

لذلك بادعائه الحرص حماية "امن واستقرار" المنطقة دة من الخليج الى شرقي حر المتوسط . وجاء وزير جنبه جورج شولتز ليضع النقاط الحروف ويؤكد ان تنفيذ يستدعي انشاء قوات انتشار محلية تحت اشراف اميركي ضرورة اسقاط "دور" منظمة حرير الفلسطينية و"تركيع" ودعم" اتفاق الاذعان بين ن واسرائيل .

يتركز الجهد الاميركي ، منذ اتفاقيتي كامب ديفيد في ١٩٧٨ وحتى الان ،

على بناء شترك بين اسرائيل والدول يؤمن استقرارا عسكريا اجتماعيا في المنطقة ويسمح ببناء ات استراتيجية بينها لتشكل الحلقة جسرا بين حلفي والاطلسي .

لبنان والمنعطف الجديد

يلاحظ المتتبع للتطورات منورة في المنطقة وخاصة منذ لبنان في العام الماضي . الولايات المتحدة نجحت في

اعفائه علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي يتجاوب مع الموقف الكويتي الدائب على التحذير من مغبة التمادي في الاستجابة للتحور مع الولايات المتحدة الاميركية واستثارة الاتحاد السوفييتي بدور مبرر .

التدهور والتحالف الجديد

من استقراء التطورات على مدى السنوات القليلة الماضية ، ومنذ عقد معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية بالتخصيص ، يتضح تآكل مصداقية الولايات المتحدة باستمرار على خلفية فشلها في التحرك بنجاعة للوفاء بما وعدت به مصر والعالم العربي

ومن ناحية ثانية ، فان حرص بعض الدول العربية على الدخول الى قلب الولايات المتحدة واسترضائها بمغازلة المجموعة الاوروبية والاستجابة لشهواتها الى الثروة العربية واسواق العالم العربي الواسعة لم تولد الا مزيدا من خيبة الامل . ذلك ان الدول الاوروبية حرصت دائما على المحافظة على العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وتأييد خطواتها في الشرق الاوسط خطوة خطوة بينما كانت تملأ الدنيا صراخا وضجيجا ببيان البندقية وحركات بعض الزعماء الاوروبيين .

وهناك شعور متزايد بان الدور الاوروبي الذي راهنت عليه بعض الاوساط العربية والفلسطينية قد تقلص لدرجة انه اصبح غير ذي بال في ضوء تنامي تبعيته للولايات المتحدة كما كشف نشر المواريخ في اوروبا منذ ايام عنه .

ويتضح اليوم اكثر من اي يوم مضى انه مع نمو التلاحم الاميركي الاسرائيلي وبالتكامل معه ينمو تحالف اوروبي اميركي اسرائيلي يسعى الى احتواء العالم العربي واخضاعه للاستراتيجية الكونية المشتركة بين الاطراف الثلاثة .

تقويم التجربة وبرنامج الحد الأدنى

لقد تبين بوضوح ان محاولة اسقاط الدورين السوري والفلسطيني من معادلة الشرق الاوسط لا يفضي بالضرورة الى نتائج مجزية لدول اليمين العربي . وقد كشفت ازمة الحكومة اللبنانية ذلك ،واكدت ازمة الحكم في مصر والسودان هذه الحقيقة .

ومن ناحية ثانية فقد كشفت الاحداث المؤسفة داخل الصف الفلسطيني ، وبشكل خاص داخل فتح ، عن ضرورة ملحة لتوضيح الحدود الفاصلة بين الاستراتيجية وقواعد التكتيك السياسي .

ويكتسب بناء العلاقات الفلسطينية على اسس اكثر ديمقراطية واوضح رؤية ، وكذلك السعي لاحياء التضامن العربي وتشجيع مصر على الخروج من شرنقة كامب ديفيد اهمية عالية واولوية على قضايا اخرى تطرح نفسها جاليا كرد فعل لاحداث خارجية . وعليه تصبح عملية "العتب" الفلسطيني الفلسطيني والفلسطيني العربي على اهميتها ووجاهتها ،امرا يحتمل الانتظار .

ويحتاج تحقيق ذلك الى جهد مكثف ومخلص والى جرأة في نقد الذات وكشف الخطأ واتخاذ القرار المناسب .

ولا يشكل هذا العمل ترفا بالنسبة للفلسطينيين ولا بالنسبة للعرب . ولكنه ، وتحت ضغط الاحداث وتزايد حدة العدوان الاميركي في العالم كله وازدياد عدوانية اسرائيل بشكل خاص ، يصبح اكثر الحاحا .

وعلى ضوء ذلك ، تحتاج صياغة الحد الادنى فلسطينيا ضمن استراتيجية عربية شاملة تقوم على برنامج حد ادنى عربي وضع العامل الجغرافي في مركز الاهتمام ، واسقاط الاوهام والتعامل مع الحقائق .

وحتى يتحقق ذلك وينتقل العمل الفلسطيني الى مرحلة تتصف بالمرونة على تجاوز العثرات فلا بد من المحافظة على قرار الرباط وتثبيته وتأكيد اهمية ذلك على سلامة وامن الدول العربية الساعية الى استقرار اوضاعها وتنمية مجتمعاتها . ويستدعي توفير المرونة والقدرة على الخروج من الازمة الحالية اعطاء هذا القرار مضمونا واضح المعالم يحترم ارادات الدول العربية في حدود التزامها بدعم العمل الفلسطيني حسب قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وخاصة قرارات المجلس الوطني السادس عشر .

وبطبيعة الحال ، فان تعميق وحدة الفصائل الفلسطينية والتفافها على برنامج جبهوي يتيح صياغة اكثر ديمقراطية ومسؤولية للقرار الفلسطيني داخل مؤسسات منظمة التحرير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، وحتى تتوضح الحدود بين المصالح العربية المتداخلة في كثير من الاحيان والمتنافرة في احيان اخرى وتوفير مناخ مناسب لحل اي خلل وضبط ايقاع الدول العربية مع ايقاع منظمة التحرير تجاه الضغوط الخارجية ، تستدعي الضرورة بناء برنامج حد ادنى عربي يقوم على قاعدة رفض اتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة الرئيس ريغان واتفاق السابع عشر من ايار اللبناني الاسرائيلي والالتزام بقرارات الامم المتحدة . وليس هذا بمستحيل وان كان يحتاج الى جهد كبير يمكن لسوريا ومنظمة التحرير ان تبادرا به .

ولن تستقيم هذه المعادلة الا بالتعامل بواقعية بين الدول العربية وفي بعد عن الاجواء الانفعالية التي حاولت ان تغلف بها خلافاتها امام شعوبها . ولعل من ابرز قواعد التعامل الواقعي الاقرار بان التضامن العربي المنشود يعني الاعتراف بحدود الاختلاف وتعريف هذه الحدود بجرأة ووضوح . ولا يعني التضامن العربي تضامنا اجتماعيا ولكنه يسعى للمحافظة على الوحدة الجغرافية للعالم العربي وتأمين خطوط مواصلاته سليمة والدفاع عن الاستقلال الوطني لكل قطر . وهذا يعني ايضا اعطاء مضمون للتضامن العربي والإسلامي وعدم الانحياز يقبل بالتعايش مع الخلاف ويسمح في نفس الوقت بالاختلاف مع الاتفاق على صيانة وحدة الدول المتضامنة واستقلالها .

وليس خطأ ان ننظر الى التضامن بطموح اوسع بحيث يشمل دولا اخرى تدخل ضمن التعريف الذي تبناه ريغن كمنطقة استراتيجية حيوية للولايات المتحدة او عرفه شارون بعد غزو لبنان .

اتخذتها القمم اللاحقة من هذه المبادرة .

وستبقى حرب لبنان والنتائج التي افرزتها نقطة انعطاف مهمة تستأهل ،فلسطينيا وعربيا ، مزيدا من الدرس واستخلاص العبر .

وليس هذا مجال تقويمها او تقويم نتائجها . ولكن الحقيقة التي عبرت عنها اتفاقية دمشق يوم (٨٣/١١/٢٥) وبروز دور سوريا والسعودية كقطبي جذب في العالم العربي والدور المشترك الذي قاما بفض ابرامها وعقد مؤتمر المصالحة الوطنية في جنيف منذ شهر وقرار الحكومة اللبنانية "بتحميد" اتفاق السابع عشر من ايار تفصح عن سقوط اوهام اميركية واسرائيلية وعربية وتبرز واقع ميزان القوى الحقيقي في المنطقة وضرورة التعامل معه بواقعية .

وبعيدا عن

والترغيب الاميركي ، تبقى قواعد اللعبة السياسية في المنطقة بحاجة الى مراجعة وتدقيق سريعين . ويأتي في مقدمة ذلك اعادة النظر في جداول الاولويات الاقليمية والعربية .

سقوط نظام التناقضات

بتزايد التماثل الاسرائيلي مع الاستراتيجية الاميركية تسقط مبررات الولايات المتحدة الاميركية على لعب دور منفرد على مسرح الشرق الاوسط . ويتأكد هذا على خلفية مذكرة التفاهم الاستراتيجي المعقودة في العام ١٩٨١ بين الطرفين . وكذلك على نتائج الاتفاق الجديد الذي توصل اليه رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء اسرائيل منذ اسبوع .

ويشكل سقوط التبريرات الاميركية وانكشاف موقف الولايات المتحدة "كاحد اطراف النزاع المعادية نقيضا للدور الذي اضفاه الرئيس السادات عليها ، كشريك اصيل ومحايد في محادثات كامب ديفيد ، والذي افضى الى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

ويصبح من السذاجة بمكان قبول ادعاء الرئيس الاميركي الحرص على علاقاته مع الدول العربية المعتدلة في ضوء الخطوات الاميركية المتلاحقة سعيا وراء انجاز تحالف استراتيجي مع اسرائيل . وتتحول الدعوة الى الوثوق بحسن نية الولايات المتحدة الى ضرب من السخرية ومدعاة لاثارة الشفقة على اصحاب الدعوة وخاصة اذا كان هؤلاء من المؤمنين بضرورة استعادة الاراضي العربية وانقاذ الاماكن المقدسة . ويبلغ التناقض قمته عندما تؤكد الولايات المتحدة وعلى لسان مندوبها في مجلس الامن اعتراضها على تفكيك المستوطنات الاسرائيلية وترى فيها "مجرد عقبة" في سبيل الاتفاق "وتنصح" اسرائيل في نفس الوقت بوقف سياسة الاستيطان "لاسترضاء" العرب .

ولا يخفف من هذا التناقض افتعال جو محموم من "عدوان" سوفييتي مرتقب على العالم العربي

تعويم الدولة العبرية

وقد يكون من الغباء تفسير التقارب الاميركي الاسرائيلي بانه نتيجة ضغوط اسرائيلية لا حول ولا قوة للولايات المتحدة عليها ، او حتى ثمرة جهود اللوبي الصهيوني هناك . ذلك ان السياسة الاسرائيلية ، وتحت ضغوط تنامي اعتمادها على الولايات المتحدة ، فقدت جزءا كبيرا من قدرتها على المناورة السياسية في وجه الاستراتيجية الاميركية .

ولا يمكن لاي مراقب ان يغفل عن مجموعة الاجراءات الاسرائيلية التي استنتها الحكومة نتيجة تنامي هذه الاعتمادية . ولا يمكن الا ان يلحظ توجهها الى دولرة الاقتصاد وازالة الحواجز الجمركية وتحويل قروض الدفاع الى هبات وباختصار تعويم الدولة العبرية بجيشها واقتصادها وكل مقوماتها .

وهذا من شانه ان يعزز الاعتقاد بان اسرائيل اصبحت ، بوضعها الحالي ، رهينة الارادة الاميركية ومصالحها الاستراتيجية. وبناء على ذلك يصبح من الواضح عربيا وفلسطينيا ان المواجهة ليست مع اسرائيل فقط ولكن مع حامية اسرائيل وحاضنتها بالدرجة الاولى .

تنامي الحذر العزلي

من حق الدول المحافظة في العالم العربي ، وفي ضوء هذا التطور ، ان تتحسب من نتائج سياسة لم تشارك في وضعها ولم تتفق على اهدافها وليس لها دور سوى تحمل اعبائها . ومن حقها كذلك ان تعيد حساباتها وان تقوم خطواتها القادمة وان تشعر بالحذر وهي ترقب تزايد الدور الاسرائيلي في المنطقة العربية، وركوب الموجة الاميركية بكل ما يحمله ذلك من حرج لها امام شعوبها ومن خوف على مصالحها الاقليمية النامية والعربية الجامعة .

ومن حقها كذلك ، وهي تحس بتزايد التدخل الاميركي في شؤونها الداخلية ان تحذر من ان يحمل هذا التدخل معه تسللا اسرائيليا . ولا تملك هذه الدول ان تغض الطرف عن تنامي قدرة اسرائيل العسكرية وحرص الولايات المتحدة على ترجيح كفة اسرائيل على مجموع الدول العربية في الميزان العسكري وما قد يحمله ذلك ، في غياب علاقات شرق اوسطية واضحة ، من خطر على امنها القومي .

وليس غريبا ان يصرح مسؤول عربي كبير مثل كلوفيس مقصود لجريدة الكرستشيان ساينس مونيتور بان المسالة تثير قلقا عميقا وان سلوك الادارة الاميركية في هذه المسالة يفقدها المؤهل للقيام بدور "الوسيط" لايجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي .

ويلاحظ المراقبون ان قرار مجلس التعاون الخليجي في دورته الاخيرة بالموافقة على اقامة بعض